التطورات السياسية في السودان في ظل حكومة عمر حسن البشير

أ.د منى حسين عبيد
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
munaobaid99@gmail.com

مستخلص البحث:

تعد السودان وأحدة من البلدان العربية الافريقية التي كانت ولاتزال تمر بمنعطفات خطيرة بسبب السياسات التي اتبعتها اغلب الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان اذ لم تشهد السودان حالة الاستقرار بسبب كثرة الصراعات بين القوى السياسية التي كان همها الوحيد الاستحواذ على السلطة والتحكم بمقدرات ذلك البلد،وكانت حكومة عمر البشير وأحدة من أبرز وأطول الحكومات التي فرضت سيطرتها وسطوتها على ذلك البلد وحاولت تطبيق سياستها العسكرية الأمر الذي لم ترتضيه أغلب القوى السياسية سواء في شمال السودان أم في جنوبه.مما أدى الى حدوث حالة من التصعيد تجاه حكومته ودخول البلاد في حرب اهلية لاتحمد عقباها.وبالرغم من محاولاته المستمرة في وقف نزيف تلك الحرب وعقد اتفاقية السلام الا انه لم يتمكن من كسب ود السودانيين الذين أخذوا يتذمرون من سياسة التقشف التي أتبعها تجاه المواطنيين مما أدى الى حدوث أنتفاضة شعبية انتهت باسقاط حكومته في نيسان عام ٢٠١٩.

الكلمات المفتاحية:-حكومة عمر البشير،القوى السياسية،الحرب الاهلية،حركة الاحتجاجات الشعبية،قانون التوالي.

المقدمة:an introduction

شهدت السودان العديد من التطورات السياسية التي كان لها الاثر الكبير في تاريخ السودان السياسي وحدوث العديد من المنعطفات التي ادت الى عدم استقرار السودان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ،اذ لم تتمكن الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان من معالجة المشكلات السياسية التي كانت تحدث ومنها مشكلة جنوب السودان التي عجزت الحكومات المدنية ومنها حكومة الصادق المهدي من وضع حل مناسب لها فضلا عن عجزها في حل المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها ذلك البلد الامر الذي ادى الى حدوث انقلاب عسكري قادته جبهة الانقاذ برئاسة عمر حسن البشير.وفي الحقيقة لم تكن تلك الحكومة افضل من سابقتها اذ لم تشهد السودان اي استقرار في ظل تلك الحكومة بل العكس من ذلك اخذت كافة الاقاليم تنتفض من سياسية عمر حسن البشير واخذت المشكلات بالتفاقم ومنها مشكلة دارفور التي اخذت احداثها تستعر غرب السودان الى جانب مشكلة جنوب السودان والذي حاول ان يجد حل لها من خلال الجلوس على طاولة المفاوضات وعقد العديد من الاتفاقيات ومنها اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ واتفاقات نيفاشا عام ٢٠٠٥ ،والتي ادت في نهاية المطاف الى انقسام السودان الى دولتين واحدة في الشمال واخرى في الجنوب. ولأهمية الاحداث التي شهدتها السودان في ظل حكومة عمر البشير ،وما ادت اليه من تطورات سياسية ،فقد حاولنا من خلال البحث ان نسلط الضوء على اهم التطورات التي حدثت خلال حقبته الممتدة من ١٩٨٩ ولغاية سقوط حكومته بانتفاضة شعبية قادتها مجموعة كبير من ابناء الشعب السوداني فضلا عن النقابات المهنية والعمالية في العام ٢٠١٩. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الرئيس السوداني عمر حسن البشير كان

من الممكن ان يستقاد من سياسة الحكومات السابقة في وضع حد لما يعانية السودانيين على كافة الاصعدة الا ان سياسته ادت الى تصاعد الاحداث وبروز العديد من المشكلات السياسية. ولبيان طبيعة الأحداث التي مرت بها السودان خلال حكم الرئيس السوداني عمر حسن البشير فقد تم الأعتماد على بعض المناهج التحليلية ،ومنها المنهج الوصفي لوصف طبيعة حكومة الرئيس عمر البشير واهم الاجراءات التي أتخذتها تجاه السودان الى جانب المنهج المقارن وذلك لغرض المقارنة بين السياسات التي إعتمدتها تلك الحكومة قياسا بسياسة الحكومات التي سبقتها.

اولا :-التطورات السياسية في السودان خلال المدة ١٩٨٩-٢٠١٣

First: Political developments in Sudan during the period 1989-2013

اولا:- مدخل عام First: - General entrance

بعد أن تمكنت الانتفاضة الشعبية عام ١٩٨٥م من الإطاحة بحكومة جعفر نميري تم تشكيل مجلس عسكري انتقالي مدة سنة برئاسة عبد الرحمن سوار ذهب حيث تمكن من إجراء الانتخابات في العام ١٩٨٦ وكان من نتيجتها سيطرة حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية على ٨٣٪ من عضوية الجمعية التأسيسية ، بينما لم تمثل أغلبية الجنوبيين البالغة ٢٥-٣٠٪ من السكان في الجمعية التأسيسية. وبذلك فأن الانتخابات لم تسفر عن فوز أي حزب بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده ، إذ حصل حزب الأمة على (١٠١) من المقاعد والحزب الاتحادي الديمقراطي على (٦٣) مقعداً، مما مكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية(الير ،١٩٩٢ ، ص٢٧٤). وفي إعقاب تولي الحكومة المدنية حكم السودان وجه الصادق المهدي رئيس وزراء السودان دعوة إلى الحركة الشعبية بهدف التوصل إلى اتفاق حول القضايا المختلف عليها في إعلان كوكادام، وبالرغم من إن رئيس الوزراء وعد الحركة باستبدال قوانين الشريعة خلال أربعين يوماً بقوانين أفضل منها(الير ،١٩٩٢ ، ص٢٧٦). إلا انه في الوقت نفسه لم يستطع إقناع الأحزاب الأخرى بذلك،لم تستمر الحكومة المدنية الثالثة سوى ثلاثة سنوات حيث تعرضت لانقلاب عسكري في الثلاثين من تموز عام ١٩٨٩بقيادة عمر حسن البشير.

ثانيا:- تولي السلطة العسكرية رئاسة السودان

Second: - The military authority assumes the presidency of Sudan

بعد الأطاحة بالحكومة المدنية الثالثة في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩ من قبل السلطة العسكرية تولى رئاسة السودان الرئيس عمر حسن البشير الذي اعلن منذ توليه الرئاسة انه سوف يعمل على تحقيق اربعة اهداف اساسية هي(الحسن، ١٩٩٨،ص ٦):-

١- اصلاح الوضع الاقتصادي في السودان.
٢- حسم الحرب الاهلية وتحقيق السلام.
٣- تحسين علاقه السودان بدول الجوار ودعم القوات المسلحة.
٤- تحقيق تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان.

ومن الأجراءات التي أتخذها الرئيس السوداني عمر حسن البشير حل الاحزاب السياسية في السودان وكان من ضمنها حزب الامة السوداني الذي تم اعتقال رئيس الحزب الصادق المهدي الذي بقى حتى العام ١٩٩١. أتبع حزب الامة السوداني في مقاومته للحكم العسكري اسلوب الجهاد المدني والنضال السلمي وعدم استخدام اسلوب الكفاح المسلح الذي تستخدمه اطراف اخرى من المعارضه لا سيما الحزب الشيوعي السوداني ومجموعة (القيادة الشرعية) المؤلفة من

العسكريين الذين يعيشون بمصر(الرأي، العدد ٨٧٠٧، ١٩٩٤). وقد وجهه الصادق المهدي رئيس حزب الامة انتقادات حادة للحكومه السودانية لاسيما في العام ١٩٩٣ حيث وصفه الاوضاع الاقتصادية بالتدهور وعجز الحكومة عن معالجتها فضلا عن اتساع الحرب في الجنوب ووصف علاقة السودان بدول الجوار بانها في حالة من العداء، واكد ان السودان يعاني من خطر التدخل الدولي في شؤونه الداخلية مما يهدد وحدة البلاد بسيادتها الوطنية (الوفد، العدد١٨٩٩، ١٩٩٣). بالنسبه لموقفه من تطبيق الشريعة الاسلامية فأنه يؤيد الشريعة الاسلامية في السودان ولكن برؤية عصرية داعيا الى اقامة دولة ديمقراطية لاعلمانية ولا اسلامية في السودان حيث حدد الصادق المهدي ثلاثه نقاط اساسية هي:

اولا:- التطبيق الاسلامي يجب ان يكون من رؤية متفق عليها.

ثانيا:- لابد ان يراعي التطبيق الاسلامي حقوق المواطنة لغير المسلمين ولذلك لابد من الاتفاق مع هؤلاء على حقوقهم التي ستحترم قبل السير في تطبيق الشريعة

ثالثا:- ان الاحكام الاسلامية الموجودة استنبطت منذ بداية الشريعة الاسلامية في السودان وهي غير قادرة على استيعاب المشكلات الاجتماعية الموجودة لذلك لابد من اجتهادات جديدة تستنير بالمبادئ الاسلامية ولكن تراعي ظروف الحياة العصرية (الراي،العدد٨٤٨١، ١٩٩٣).

وكان الحزب الديمقراطي من بين الاحزاب التي حلت أيضاً اذ اعتقل بعض قادة هذا الحزب و كان من بينهم سيد احمد الحسن وزير الخارجية السابق واحد الاعضاء البارزين في الحزب الاتحادي الديمقراطي عقبه القائه خطابا في ندوة بجامعة امدرمان الاهلية وقيامة في توجيه انتقادات عنيفه للحكومة(عبد العادي ،١٩٩٠، ص٨٥) وعلى أثر ذلك القى نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي أحمد السيد حمد بتصريح طالب فيه حكومة الانقاذ بالحفاظ على سلامة سيد احمد الحسين ،وما لبثت حكومة الانقاذ ان اطلقت سراح الحسين عام ١٩٩٤ (الحسن، ١٩٩٨، ص ٦).وفي العام ١٩٩٣ أصدر الحزب الاتحادي بيان ضد حكومة الانقاذ جاء فيه ان معارضتنا لنظام الجبهة الاسلامية القومية لم تأتي من فراغ فنحن نعارضه سياسيا واقتصاديا للاسباب الأتية (الشرق الاوسط، العدد٥٥٦٧، ١٩٩٤):-

١- انفرادها بالسلطة واستغلالها لخدمة مصالحها الحزبية الضيقة.

٢- تصعيد الحرب الاهلية في الجنوب بعد ان اصبحت قاب قوسين من الحل السلمي بالحوار اثر اتفاقية تشرين الثاني ١٩٨٨

٣- تهميش الدور الكبير الذي تقدمه قوات الجيش والشرطة اتجاه الوطن والمواطنين واعطى الاولوية لميليشيات الجبهة المستترة تحت اسم الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية.

٤- التخبط والتناقض في السياسات الاقتصادية والمالية.

٥- أهدار موارد الدولة في صرف غير منتج على الدفاع الشعبي والمؤتمرات وأجهزة الأمن.

٦- تصفية القطاع العام وبيع مؤسساته لرموز الجبهة ومؤسساتها الاقتصادية.

ثالثا:-حكومة الانقاذ واصدار قانوني التوالي ونداء الوطن

Third: The Salvation Government, the successive legal issuance, and the Appeal to the Nation

لقد تفاعلت عدة عوامل ادت بالنظام الحاكم الى اصدار قانون عرف ب(قانون التوالي) ومن اهم هذه العوامل استمرار الحرب الاهلية في جنوب السودان وفشل محاولات تسوية مشكلة الجنوب، واستمرار تحدي المعارضة السودانية في الداخل والخارج لنظام جبهة الانقاذ والذي تمثل في محاولات عدة لتغيير النظام الحاكم بالقوة فضلا عن استمرار الحصار على السودان ولاسيما تحديات السياسات الامريكية والغربية الموجهة ضد النظام الحاكم والتي تمثلت فضلا عن ضرب مصنع الشفاء بالصواريخ، الى دعم فصائل المعارضة بمختلف توجهاتها ضد الحكومة المركزية. ويبدو ان هذه العوامل مجتمعة ادت بالحكومة الى اصدار قانون التوالي والمصادقه عليه في ٢٤ شباط ١٩٩٩ ،نص على عودة التعددية الحزبية ويقر بان لا بديل لها ولكن وفق ضوابط وشروط تتجاوز سلبيات الماضي مثل غياب الديمقراطية داخل التنظيم ووسائل التنظيم ومصادر التمويل واوجه الانفاق بمعنى ان يكون التمويل سودانيا والقيادات منتخبة والبرامج موجودة ....الخ (شعيب، ، العدد ١٣٦، ١٩٩٩) سعت حكومة الانقاذ الى توجية دعوة الى الاحزاب كافة لمناقشة ذلك القانون واخص بالذكر حزب الامة حيث ابدى رئيس حزب الامة الصادق المهدي عدم ممانعته في الحوار مع الحكومة في حاله تفكيك بعض مؤسسات الحكم واطلاق الحريات والدعوة الى انتخابات عامة انتقالية محددة ومتفق عليها مع مع سلطة الانقاذ،وقد اكد الصادق المهدي قوله في البيان الذي اصدر حول ذلك القانون عام ١٩٩٨،"اذا شاء النظام التخلي عن اطروحاته ليتفق معنا على مربع جديد يقيم اتفاقية السلام ويؤسس شرعية الحكم على الديمقراطية ويحدد آلية للمساءلة عن المفاسد والتجاوزات التي صاحبت تجربة السودان الحديثة، فنحن على استعداد للتفاوض بشكل يحقق مخرجا سلميا للبلاد" ويمكن ان نستشف من خلال موقف رئيس حزب الامة السوداني ومن خلال تصريحاته حول ذلك القانون بان حزب الامة على استعداد للتفاوض مع الحكومة من اجل التوصل الى مصالحة مع النظام ولكن وفق الاطروحات التي يطرحها الصادق المهدي من خلال التجمع الوطني الديمقراطي ومنها (الراي العام، العدد ٥٥٨، ١٩٩٩):-

١-الالتزام بالعلاقة بين الدين والسياسة على نحو ما نصت عليه قرارات اسمره عام ١٩٩٥.

٢-اعادة هيكلة الدولة بما يعكس الطبيعة اللامركزية للدولة وتنوع الكيانات السودانية.

٣-اقامة حكومة انتقالية متفق عليها.

٤-التأمين على صلاحيات متفق عليها للحركه الشعبية والجيش الشعبي اثناء المدة الانتقالية.

٥-إجراء استفتاء في نهاية المدة الانتقالية لاقامة الوحدة على اسس طوعية او اختيار بين الامرين.

٦- يلتزم اهل السودان بالاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي بين المجموعات الوطنية وفي ميثاق ثقافي مقترح.

وفي الاول من ايار ١٩٩٩ اجرى الدكتور كامل الباقر أدريس وساطة سودانية وذلك من أجل إجراء حوار سوداني- سوداني فقد تم اللقاء بين الصادق المهدي رئيس حزب الامة و الدكتور حسن الترابي رئيس المجلس الوطني السوداني بجنيف. كان لهذا اللقاء اثره حيث تمخض عنه مبدئان مهمان (نور الدائم، ١٩٩٩) :-

الاول: ان الحل السياسي الشامل لازمات السودان ينبغي ان يؤسس على مربع جديد.
الثاني: المربع الجديد هذا يتناول نقاط النزاع كافة كالحرب الاهلية ونظام الحكم للاتفاق بشأنها في مؤتمر قومي جامع.
ومن ثم جاءت وساطة رئيس جيبوتي عمر قيلي التي جمعت رئيس حزب الامة و رئيس السودان عمر حسن البشير اثناء انعقاد قمة الايقاد حيث تم توصل الطرفين الى عقد اتفاقية عرفت باتفاقية (نداء الوطن)، لقد تضمنت الاتفاقية اربعة بنود أهمها قضية السودان المحورية وهي قضية السلام في الجنوب وما يقتضي حلها من مشاركة عادلة في السلطة والثروة وتحقيق المساواة بين المواطنين وكفالة حرياتهم الدينية ومعتقداتهم الروحية فضلا عن اجراءات ازالة اثار الحرب وبناء الثقة في فترة انتقالية تعقبها اجراءات تقرير المصير للجنوب وتناول الاتفاق ايضا قضيتي جبال النوبة و الانقسنا اعترافا بوجود خصوصية لهما من بين سائر مناطق السودان التي تعاني من مشكلات ضعف النمو.وتطرق الاتفاق كذلك الى قضية الحكم وامن على مبادئ رئيسة في هذا المجال أبرزها الالتزام بنهج التعددية والديمقراطية بالنظام الرئاسي الفيدرالي وبمراعاة التعدد الديني والثقافي والاثني و بالالتزام بالتنمية المستدامة هدفا لاقامة البنية التحتية، وتحقيق العدالة الاجتماعية،وفي بنده الثالث تطرق النداء للعلاقات الاقليمية والدولية وامن على مبادئ تعزيز التعاون الدولي وحسن الجوار(المهدي، ٢٠٠٠). اما بنده الرابع والاخير فقد تحدث عن اليات الحل السياسي وعد ان المبادرة الوطنية القائمة على محور الحوار والتفاهم السوداني- السوداني تشكل نقطه الارتكاز في اليات الحل السياسي و تنطلق منها جهود دفع من خلال المبادرتين المصرية- الليبية المشتركة ومبادرة الايقاد (الأنباء، العدد٨٩٦، ١٩٩٩).

رابعا:-حكومة عمر البشير و تسوية مشكلة الجنوب

Fourth: The Omar al-Bashir government and the settlement of the problem of the south

شهدت الساحة السياسية الاقليمية حدثا تمثل في توصل حكومة الانقاذ في السودان برئاسة الفريق عمر حسن البشير وجيش تحرير السودان جون قرنق في ٢٠ تموز ٢٠٠٢ الى ما عرف بمذكرة التفاهم والتي سميت بعد ذلك ب(اتفاقية ما شاكوس) في كينيا والتي تم التوصل اليها بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاخرى، منها بريطانيا وايطاليا والنرويج والسويد و دول منظمة الايقاد، لوضع اسس التوصل الى حل ينهي مشكلة الجنوب تلك المشكلة التي طالما شكلت نزيفا يعكر صفو الأمن ليس في السودان فقط ولكن في المنطقة العربية وشمال ووسط افريقيا(السيد، ٢٠٠٢ ،ص ٢٨). فمنذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ (يعقوب، ١٩٩٨، ص ٤٠)، ومشكلة الجنوب كانت ولا تزال تمثل عائقا امام تطور السودان فبالرغم من المحاولات العديدة لحل المشكلة الا ان جميعها لم يكتب لها النجاح سوى اتفاق اديس ابابا عام ١٩٧٢ التي اطفئ نار الحرب الاهلية (الباشا، ١٩٩٨،ص ١٤٠). الا ان تلك الاتفاقية لم تكن حاسمة فعندما اعلن النميري عن رغبته في تطبيق احكام قانون ايلول الاسلامية عام ١٩٨٣ كان لها الاثر الكبير في اشعال فتيل الحرب الاهلية مرة اخرى في السودان(البشير، ١٩٨٥، ص ٧٧) . لذا فعندما جاءت حكومة الانقاذ أخذت تفكر بشكل جدي من أجل التوصل الى حل لتلك المعوقات حيث رحبت بكل المحاولات التي تهدف الى وضع حد لتلك الحرب منها على سبيل المثال ترحيبها بالمبادرة المصرية - الليبية وهي المبادرة التي تميل اكثر صوب وحدة السودان مع السماح بوضع ذاتي للجنوب يحفظ هويتهم وحقوقهم ضمن اطار كونفدرالي ،ومبادرة

منظمة الايقاد التي خيرت الجنوبيين بين الاستفتاء على تقرير المصير او دولة علمانية موحدة، ومن ثم ترحيبها بالمسعى الامريكي عن طريق مبعوثها جون دانفورث في عهد الرئيس بوش الابن وتفضيل هذا الاتجاه لخيار الوحدة مع الشمال على ان يكون هنالك نظامان للحكم في السودان والتقسيم العادل للثروات

(بابل، العدد ٣٤٤٥، ٢٠٠٢).

وعلى الرغم من تلك المحاولات الا ان جميعها باءت بالفشل في انهاء تلك الحرب لذا فقد حاول الرئيس عمر حسن البشير و بشكل جدي للتوصل الى حل لتلك المشكلات حيث نجح في اقناع المتمردين بقياده جون قرنق الى الجلوس على مائده المفاوضات في مدينة مشاكوس في بكينيا ،اذ تم التوصل الى اتفاق مبدئي سمي ب(اتفاق مشاكوس) والذي نص على اعطاء الجنوب حكما ذاتيا لست سنوات ينظم بعده استفتاء تقرير المصير(البيان ، ٢٠٠٢) سعت الحكومة السودانية الى التوصل لاتفاقات عدة بشأن قضية جنوب السودان مع الحركة الشعبية لتحرير السودان سميت باتفاقات نيفاشا في العام ٢٠٠٥ وقد تضمن تلك الاتفاقات عدة امور منها الاتفاق على الترتيبات الأمنية بين الطرفين نصت على أحتفاظ الجانبين بقواتهما خلال سنوات المرحلة الانتقالية الست، مع تشكيل وحدات عسكرية مشتركة تتألف من ١٢ الف جندي لكل من الحكومة والحركة الشعبية في الجنوب على ان تنسحب القوات المسلحة خلال سنتين من عمر المرحلة الانتقالية، كما تضمن أيضاً تكوين قوة مشتركة قوامها ستة الآف جندي من الطرفين لجبال النوبة والنيل الازرق، ونص على سحب قوات الحركة الشعبية خلال عام من شرق السودان، وتشكيل مجلس دفاع مشترك بين القوات المسلحة والحركة الشعبية لتنسيق تحرك القوات وتدريبها، فضلاً عن تكوين قوة مشتركة من أنحاء السودان كافة بقيادة موحدة على ان تكون قابلة للاندماج على وفق نتائج الاستفتاء على تقرير المصير. كما أكد على ان يكون وقف اطلاق النار نهائياً بعد الانتهاء من قضايا السلطة والثروة والمناطق الثلاث(الحياة، العدد١٤٧٩٥، ٢٠٠٣). حظيت مسألة اقتسام السلطة والثروة حيزاً كبيراً في مفاوضات نيفاشا ولاسيما بعد ان أخفقت الحكومة السودانية في التوصل الى اتفاق بشأنها في مباحثات ماشاكوس اذ اتفق الطرفان فيه على ان يكون البشير رئيسا للبلاد لمدة ستة سنوات فيما يكون قائد الحركة الشعبية (جون قرنق) نائبا للرئيس، اقتسام الثروة فقد نجح الطرفان في التوصل الى اتفاق بشأنها في كانون الثاني عام ٢٠٠٤، ونص الاتفاق على تقاسم عائدات النفط بنسبة ٥٠٪ لكل من الشمال والجنوب وإعطاء نسبة ٢٪ من العائدات للمناطق المنتجة، كما نص على تقاسم العائدات من غير النفط في الضرائب والجمارك بنسبة ٥٠٪ لكل طرف(الشرق الاوسط، العدد ٩١٧١، ٢٠٠٤؛ الحياة، العدد ١٤٨٩، ٢٠٠٤). كما تمكنت الحكومة السودانية من التوصل لاتفاق بشان المناطق المهمشة الثلاثة، وتتمثل هذه المناطق في جنوب النيل الازرق وجبال النوبة وأبيي، وقد تضمنالاتفاق الخاص بمنطقتي جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة يقضي بتبعية منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الازرق الى الشمال مع تمتعها بإدارة ذاتية أي ان يكون للمنطقتين حاكمان اداريان بصلاحيات واسعة وحكومتان تشرفان على الخدمات ومجلسان

تشريعيان لإقرار تشريعاتهما، ومحكمتان للبت في نزاعات مواطنيهما والخلافات الادارية التي يمكن ان تنشأ (الحياة، العدد ١٤٨٨٠، ٢٠٠٣؛ الحياة، العدد ١٤٨٩٢، ٢٠٠٤). كما تمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق بشأن منطقة ابيي ينص على ان تكون تلك المنطقة (أبيي) هي جسر بين الشمال والجنوب يربط شعب السودان وان المنطقة تعرف على انها منطقة عموديات دينكا نقوك التسعة التي حولت الى كردفان عام ١٩٠٥، كما أعطى الاتفاق سكان منطقة أبيي حق المواطنة في منطقتي كردفان وبحر الغزال وبنهاية المدة الانتقالية يكون لمواطني أبيي حق تقرير المصير في استفتاء يتزامن مع الاستفتاء في جنوب السودان، يكون هذا الاستفتاء حول خيارين الأول أنْ تحتفظ أبيي بوضعها الإداري الخاص في شمال السودان والخيار الآخر أنْ يكون أبيي جزءاً من بحر الغزال.. يجري عليها ما يجري على بحر الغزال على وفق نتيجة استفتاء جنوب السودان حول تقرير المصير بشأن الوحدة او الانفصال

(حامد، ٢٠٠٥، ص٨٨).

خامسا: الحكومة العسكرية الثالثة وأزمة دارفور

Fifth: The Third Military Government and the Darfur Crisis

أتجهت الحكومة العسكرية الثالثة التي جاءت إلى السلطة إثر الانقلاب العسكري الذي قاده عمر حسن البشير في الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩(الحسن، ١٩٩٨، ص٦)، إلى معالجة الوضع في إقليم دارفور من خلال عقد مؤتمرات الصلح بين القبائل والعشائر المتناحرة وعلى الرغم من تمكنها في تهدئة تلك الصراعات إلا أنها لم تستطع معالجة جذورها إذ أستمرت الحكومة العسكرية في الاعتماد على القبائل العربية في مواجهة الصراعات التي تحدث في إقليم دارفور وبدى انحياز الحكومة واضحاً للقبائل العربية عندما أستعانت بها للقضاء على التمرد الذي قاده(داوود بولاد) في دارفور عام ١٩٩٢(محمد، ٢٠٠٥، ص١٩).ولعل استمرار الحكومة العسكرية في دعم المجموعات العربية أدى إلى إثارة النعرات الجهوية للمجموعات غير العربية وأضحت تفقد الثقة في الحكومة ما تسبب ذلك في إخفاق مؤتمرات الصلح وأضحت الحكومة في نظر المجموعات غير العربية غير حيادية ومنحازة للمجموعة العربية الأمر الذي زاد من أزمة الثقة بين تلك القبائل والحكومة. إلى جانب أتهام الحكومة العسكرية بتسييس الإدارة الأهلية وإلحاق زعماء العشائر بالحزب الحاكم وبذلك أخذ الصراع في إقليم دارفور يتبلور ليأخذ شكل صراع معلن محدد المعالم بين طرفين رئيسين هما القبائل العربية البدوية من جانب والقبائل الإفريقية التي تعمل في الزراعة من جانب آخر. إذ أخذت المواجهات بين الطرفين بالتصاعد ولاسيما خلال عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨(علي، ٢٠٠٥، ص٢٧-٢٨). ومن ثم تطور ذلك الصراع إلى نزاع مسلح تقوده حركات مسلحة أكثر قدرة وتنظيماً سواء على صعيد العمل السياسي أو المسلح، إذ أخذت تلك الحركات تعمل على المطالبة باستحقاقات إقليم دارفور المتمثلة بتنمية الإقليم وتقاسم السلطة والثروة ولعل من ابرز تلك الحركات حركة جيش تحرير دارفور التي يقودها عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة التي يتزعمها خليل إبراهيم القيادي السابق في الحزب الوطني الحاكم(حسن، ٢٠٠٣، ص٢٦٨). وأدى ظهور تلك الحركات إلى تصاعد الوضع في إقليم دارفور إلى درجة غير

مسبوقة ولا سيما في شباط عام ٢٠٠٣، ويبدو أنَّ السبب الرئيس الذي جعل تلك الحركات تصعد من عملياتها العسكرية في إقليم دارفور المفاوضات التي كانت تعقد عام ٢٠٠٢ بنيفاشا في كينيا لإنهاء أزمة جنوب السودان التي تمكن الجنوبيون من الحصول على الكثير من الامتيازات والاستحقاقات. إذ وجد مسلحو دارفور الناشطين سواء في حركة جيش تحرير السودان أو العدل والمساواة الفرصة سانحة للضغط على الحكومة السودانية بهدف الحصول على الاستحقاقات نفسها التي حصل عليها الجنوبيون. وللحيلولة دون تفاقم الوضع، خاضت الحكومة السودانية مباحثات عدة مع الحركات المسلحة منها مباحثات الثالث من أيلول عام ٢٠٠٣ التي انتهت بعقد اتفاقية وقف إطلاق النار لمدة ٤٥ يوماً، إلا إنَّ تلك الاتفاقية تم خرقها من الحركات المسلحة لكونها لا تلبي طموحاتها المتمثلة بالمطالبة بقسمة عادلة للسلطة والثروة ومنح إقليم دارفور حكماً " ذاتياً " مع حق تقرير المصير (الاتحاد، العدد ١٠٢٨٨، ٢٠٠٣؛ القدس، العدد ٤٤٤٨، ٢٠٠٣).

الأمر الذي اضطر الحكومة السودانية إلى الدخول في مباحثات جديدة مع تلك الحركات في مدينة ابشي في تشاد برعاية الرئيس التشادي إدريس ديبي إذ سميت تلك المباحثات بـ(مباحثات ابشي الثانية). ولم تكن تلك المباحثات أفضل من سابقاتها إذ طرحت الحركات المسلحة ثلاثة مطالب بهدف تقويض تلك المباحثات وهي(من ابشي إلى ابوجا (http://www.smcsudan.net.pq.):-

١-مشروع حماية المدنيين.

٢-مشروع الإغاثة والمساعدات الإنسانية.

٣-مشروع الرقابة الدولية.

إذ لم تحظ تلك المطالب بموافقة الحكومة السودانية ولا سيما الأخيرة منها إذ إنَّ فرض رقابة دولية يعني تدويل قضية دارفور، الأمر الذي ترفضه الحكومة السودانية. وعلى الرغم من إخفاق المباحثات تمكنت الحكومة السودانية من إقناع تلك الحركات الدخول في المباحثات التي تم عقدها في ٨ نيسان ٢٠٠٤ في مدينة انجامينا عاصمة تشاد، التي توصل فيها الطرفان إلى اتفاق سمي بـ(اتفاق انجامينا)، نص على ((وقف الخصومات وتهيئة جو مناسب للمفاوضات فضلاً عن تحديد وقف إطلاق النار بـ٧٢ ساعة من توقيع الاتفاق)).

ويبدو أنَّ تصاعد الأحداث في ذلك الإقليم حال دون تنفيذ الاتفاق إذ أخذت الحركات المسلحة تصعد من عملياتها العسكرية بحجة قيامها بخرق الاتفاق. ومع ذلك توالت المباحثات بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة إذ عقدت مباحثات في ابوجا بنيجيريا في ٢٣ آب ٢٠٠٤ وتم التركيز فيها على المسائل الأمنية والإنسانية. وعلى الرغم من توصل الطرفين إلى اتفاق حول الملف الإنساني ينص على ((إفساح المجال للمنظمات غير الحكومية وللأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين من أبناء دارفور)) (الشرق الأوسط ٢٠٠٤، الموقع:http://www.asharqalawsat.com).

إلا إنَّ الحركات المسلحة رفضت التوقيع عليه بصورة نهائية ما لم تنفذ الحكومة السودانية مطالبها المتمثلة بنزع أسلحة الجنجويد(*) ومحاكمة أفرادها، وتفكيك المليشيات الموازية والعاملة بجوار الجنجويد فضلاً عن سحب القوات الحكومية لمواقعها، والالتزام بوقف إطلاق النار الموقع في ٨ نيسان ٢٠٠٤، وفتح الأبواب أمام تدفق الإغاثة، واختيار بلد محايد للمفاوضات يتم الاتفاق عليه، فضلاً عن وجود رقابة دولية حقيقية، وفتح دارفور

أمام لجان التحقيق الدولية للتحقق من وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان))(الشرق الأوسط، العدد ٩٤١٦، ٢٠٠٤). ولكن تلك المطالب كانت موضع رفض من الحكومة السودانية التي كانت تطالب الحركات المسلحة بسحب قواتها من مناطق تواجدها، مما أدى ذلك إلى إخفاق المباحثات بين الطرفين. ونتيجة لذلك انسحبت الحركات المسلحة من المفاوضات بحجة عدم التزام الحكومة السودانية بتعهداتها الخاصة بنزع أسلحة الجنجويد واختراقها لوقف إطلاق النار.ليس هذا فحسب، إذ أكد إبراهيم خليل رئيس حركة العدل والمساواة ((إن حركته ستغير سياستها في التفاوض مع الحكومة السودانية مستقبلاً وستقدم قضية الحل السياسي على قضايا وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية)). ودعا القوى السياسية(**) في المعارضة السودانية إلى توحيد صفوفها في جبهة واحدة بهدف إسقاط الحكومة السودانية عسكرياً)) (الشرق الأوسط، العدد ٩٤١٦، ٢٠٠٤). وفي العام ٢٠٠٦ وبسبب الضغوط الدولية صدر قرار من مجلس الامن الرقم(١٧٠٦)بنشر قوات دولية في دارفور ووصفت الحكومة السودانية هذا القرار بانه اشعال فتنه وحرب ويعقد الاوضاع الانسانية في دارفور. وفي العام ٢٠٠٧ عقدت قمة ثلاثية في طرابلس ضمت كل من مصر و ليبيا وتشاد تحت رعاية الاتحاد الافريقي قبلت على اثرها السودان بدخول اكثر من (٢٠,٠٠٠) الف جندي من القوات الاممية الى دارفور(صليبي ،٢٠١٩،ص٢٠٦)، لكن بدأ الوضع مرة اخرى حينما استئناف القتال، وفي اواخر عام ٢٠٠٧ اعلن فشل محادثات (سرت الليبية) وقد ظلت مشكلة دارفور تراوح مكانها بدون حل، وفي منتصف عام ٢٠٠٨ قامت حركة العدل والمساواة بهجوم مسلح كبير على مدينة ام درمان سمي (عملية الذراع الطويل) ووجهت الحكومة السودانية الاتهامات الى الحكومه التشادية بشكل واضح(صليبي ،٢٠١٩،ص٢٠٧) وفي ١٤ تموز ٢٠٠٨ تم التوقيع على وثيقة سلام سميت ب(وثيقة الدوحة) وتولت قطر الوساطة بين الحكومه السودانية وحركه العدل والمساواة هذه الحركه المسلحة الوحيدة التي شاركت في تلك المفاوضات، وواقع الطرفان على اعلان مبادئ (اذار٢٠٠٩) لكن الخلاف حول تفسير الاتفاق عرقل التقدم ، وفي شباط ٢٠١٠ وقع الطرفان اتفاقا اطاريا لوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لكن الحركة اعترضت بسبب دخول حركة جديدة على خط المفاوضات تحت مسمى (التحرير والعدالة) يرأسها حاكم دارفور الاسبق(التجاني سيسي) وكانت هذه الحركة قد تشكلت من اندماج عدة حركات تحت رعاية امريكية وكان الغرض منها أيجاد حركة تمثل اثنية الفور وكان عبد الواحد نور يحتكر تمثيلها مما ادى الى انسحاب حركة العدل والمساواه من منبر الدوحة واستمرار الحوار بين الحكومة و حركة التحرير والعدالة، وشهدت اواخر ٢٠١١ عودة وفد من حركة العدل والمساواة للتوصل الى اتفاق سلام،وقامت بسحب وفدها من الدوحة عندما لم يتحقق ذلك (صليبي ،٢٠١٩،ص٢٠٧-٢٠٨). وقد بادرت الحكومة السودانية الى طرح استراتيجية شاملة، لحل ازمة دارفور على الرغم من مشاركتها في منبر الدوحة وحرصت على اعطاء مبادرتها اطارا دوليا حيث أجتمع بعض أعضائها مع المبعوث الامريكي في السودان (سكوت غرايشن) ورئيس بعثه حفظ السلام في دارفور يوناميد (ابراهيم قمباري) ورئيس لجنة حكماء افريقيا الرئيس الجنوب أفريقي(ثامبو امبيكي) وبحثوا امكانية حشد التاييد الدولي والاقليمي لهذه الاستراتيجية وقد اعترض اطراف عليها لانها وصفة جاهزة للحل العسكري للنزاع في دارفور واعلان حرب شاملة من خلال نزع السلاح كجزء من مسألة فرض الأمن قبل ايجاد الحل(صليبي ،٢٠١٩، ٢٠٨).

وفي نيسان ٢٠١٣ وقعت الحكومة السودانية وحركة دارفور اتفاقا في الدوحة سمي (وثيقة الدوحة للسلام في دارفور)،وجاءت في(١٠٦) صفحة ،فضلا عن تعاريف المصطلحات والديباجة والاحكام النهائية، وقد تضمن ٧ فصول،وناقش عدد من المسائل المهمة منها حقوق الانسان والحريات الاساسية وتقاسم السلطة والوضع الاداري لدارفور وتقاسم الثروة والموارد القومية والتعويضات وعودة النازحين واللاجئين والعدالة والمصالحة ووقف اطلاق النار الدائم والترتيبات الامنية النهائية والحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ(صليبي ،٢٠١٩، ٢٠٨).

ثانيا:-التطورات السياسية في السودان خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩

Second: - Political developments during the period 2010-2019

اولا:-الانتخابات القومية لعام ٢٠١٠

First: the 2010 national elections

تمتاز هذه الانتخابات باهمية كبيرة جدا وتعد الاكثر أهمية في تاريخ الحياة السياسية في السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ اذ جرت في لحظة حرجة وفاصلة فيما يتعلق ببنية الدولة السودانية وبحدود ترابها الوطني وبطبيعة النظام السياسي القائم وآلياتة ومصدر شرعيته ،وتأتي قبل بضعة اشهر فقط من استفتاء جنوب السودان على حق تقرير المصير والبقاء في الوحدة او الانفصال في دولة جديدة، غير ان التحديات المتتالية التي واجهت تطبيق اتفاقات نيفاشا والخلافات حول جملة القوانين المنظمه للعملية الانتخابية ادت الى تأجيل الانتخابات اكثر من مرة استقر الامر لاجرائها في المدة من ١١ الى ١٨ نيسان ٢٠١٠ وتكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة لانها الاولى التي جرت على اساس التعدد الحزبي منذ العام ١٩٨٦. وحظيت باهتمام بالغ من قبل السودانيين لكونها احدى مراحل التحول الديمقراطي ليمهد الطريق لتقرير مصير الجنوب وحماسة الرئيس البشير لكونه يرى فيها تفويضا لشرعيته(صليبي،٢٠١٩،ص١٨٧) كرئيس للبلاد والحكومة، وللمرة الاولى شاركت في العديد من الاحزاب السياسية السودانية، ومن أبرزها حزب الامة والحزب الشيوعي والحزب الاتحادي الديمقراطي والحركة الشعبية لتحرير التي تمثل الجنوب، الحزب الاشتراكي ،حزب المؤتمر الشعبي،وحركة العدل والمساواة التي تمثل اقليم دارفور(صليبي،٢٠١٩،ص١٨٨). وخاض سباق الانتخابات (١٤) الف مرشح حزبي ومستقل من بينهم(١٢) مرشحه لسباق الرئاسة والباقي يتوزعون بين المستويات الانتخابية الاخرى مما جعل الانتخابات تسبب نوع من التعقيد والتشابك والاهمية في الوقت نفسه ،لكونها تمر بمرحلة حرجة من تاريخ السودان وتترتب عليها نتائج خطيرة فهي تمهد للاستفتاء على مصير جنوب السودان، وأفرزت تلك الانتخابات فوز الرئيس عمر البشير برئاسة الجمهورية وفوز حزبه حزب المؤتمر الوطني في الانتخابات البرلمانية وجاءت الحركة الشعبية ثانيا، وحصول بعض الاحزاب على نسب صغيرة جدا من مقاعد البرلمان(صليبي،٢٠١٩،ص١٨٩). كان موقف حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمين موقفا ايجابيا تجاه نتائج الانتخابات القومية التي وصفها كل فريق منهما بالنزاهة والشفافية في معاقل كسبه السياسي، وبالواقع النقيض في دوائر كسب شريكه الأخر في الحكم، اذ عزا الدكتور ابراهيم غندور المسؤول السياسي بالمؤتمر الوطني فوز حزبه الى التنظيم الجيد والكبير والاعداد المبكر للعملية الانتخابية، في مقابل تقاعس احزاب المعارضة وترددها في المشاركة من عدمه، وتضييعها للوقت في تحالف فشلت جميعها. فضلا عن ذلك ثقة الناخب السوداني في المؤتمر الوطني، الذي استطاع ان

يحقق السلام الشامل والاستقرار الاقتصادي .ورفض الدكتور غندور الاتهامات بشأن التزوير الواسع ،وسخر منها قائلا "نحتاج الى نصف مليون متآمر من المفوضية والشرطة، لتزوير نتائج الانتخابات في ٥١ الف صندوق اقتراع في السودان، واصفا الاتهامات بأنها "فرية" اريد بها صرف الانظار عن الانتصار الكاسح الذي سجله الحزب.وفي الاتجاه ذاته يرى الدكتور غازي صلاح الدين ان النصر الذي حققه في المؤتمر الوطني نصر مستحق، لانه كان الحزب الاكفأ والاكثر اهلية من جميع النواحي: التنظيم ،والتشبيك والحركية، ووضوح الرؤية، وفاعلية القيادة (ابو شوك ،٢٠١٢،ص٢٣٧). اما الحركة الشعبية لتحرير السودان فكانت تنظر الى نتائج الانتخابات في الجنوب بعين الرضا وفي الشمال بعين السخط التي تبدي المساويا ،وابلغ شاهد على ذلك رد الدكتور دينق ألور على سؤال طرحته عليه الصحافية رفيدة ياسين، مفاده: ما الفرق بين العملية الانتخابية الاخيرة في الشمال والجنوب؟ فرد عليها قائلا" في الشمال بالتأكيد هناك حديث واتهامات عن تزوير، وعدم شفافية، من كل الجهات على عكس الوضع في الجنوب .وانا ارى ان الانتخابات تمت في الجنوب في جو افضل، واكثر شفافية من الشمال"(ابو شوك ،٢٠١٢،ص٢٣٧-٢٣٨). ويبدو ان التشكيك الذي طرحته الحركة الشعبية بشأن نزاهة الانتخابات في الشمال قد اثار حفيظة الحزب الحاكم في الخرطوم، ودفع السيد الرئيس عمر البشير الى الطعن في نزاهة الانتخابات التي جرت في الجنوب، مشيرا الى ذلك بقوله" كنا نأمل ان يمنح الناخب في الجنوب حقة في التصويت.ونحن نعلم تفاصيل التفاصيل بما حدث في مراكز الاقتراع في الجنوب. بيد ان هذه التنبيهات الرئاسية الطاعنة في شرعية الانتخابات في الجنوب قد وصفها اتيم قرنق، القيادي في الحركة الشعبية،بأنها تصريحات متناقضه وتقدح في مصداقية المفوضية القومية للانتخابات"(ابو شوك ،٢٠١٢،ص ٢٣٨). لا عجب ان هذه المواقف المتناقضة بين طرفي الحكم في السودان تثير الريبه حول نتائج الانتخابات القومية في السودان التي وصفتها بعض القوى السياسية المعارضة ب(المهزلة) وشككت في نزاهتها جملة وتفصيلا،ونذكر من هذه القوى الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي، اللذين اشتركا في الانتخابات واعلنا رفضهما لنتائجهاباعتبارها لا تمثل الشعب السوداني. وان النتائج التي اسفرت عنها ليست تعبيرا حقيقيا عن ارادة الشعب السوداني، كما انها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان وأستناداً الى ذلك اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي الاصل (رفضة التام) وعدم اعترافه بنتائجها جملة وتفصيلا،وطالب باعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد(ابو شوك ،٢٠١٢،ص ٢٣٩). واذا امعنا النظر في مواقف بقية الاحزاب السياسية التي اشتركت في العملية الانتخابية او قاطعتها ،نجدها متشابهة من حيث المضمون مع موقفي الحزب الاتحادي الديمقراطي الاصل ،وحزب المؤتمر الشعبي،ونعضد هذا الزعم، بالبيان الذي أصدره السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي ،مؤكدا عدم نزاهة الانتخابات السودانية، لانها جرت في مناخ غير صحي،ووثق زعمه بسلسلة من المخالفات الادارية والقانونية المرتبطة بنتائج التعداد السكاني، و ترسيم حدود الدوائر الجغرافية، وأعداد السجل الانتخابي ،والحملة الاغلامية،و تمويل الاحزاب السياسية ،وعملية الاقتراع ،والحبر الفاسد، وعملية عد الاصوات وفرزها. وبناء على ذلك برر السيد الصادق المهدي مقاطعته للانتخابات القومية، ورفض حزبه للنتائج المترتبة عليها. وقد أيدت هذا الموقف اللجنه العليا للانتخابات بحزب الامة القومي ،ووثقت له في

كتابها الموسوم ب(انتخابات السودان: ابريل ٢٠١٠ في الميزان) (ابو شوك ،٢٠١٢،ص ٢٤١).

ثانيا:-حكومة السودان وانبثاق دولة جنوب السودان ٢٠١١

Second: The Government of Sudan and the emergence of the State of South Sudan in 2011.

شهدت السنوات التي تلت اتفاقية نيفاشا (السنوات الست الانتقالية) اتفاق الطرفان (الحكومة السودانية والحركة الشعبية) على العمل لتكون الوحدة الوطنية جاذبة بين الشمال والجنوبه لكن لم تلتزم الحركه الشعبية في ذلك، اذ قامت بدعم فكرة الانفصال على فكرة الوحدة، وقامت تدريب وتسليح الشباب وتجهيز سلاح الجو بالطائرات والمطارات اللازمة، واكملت سيطرتها الامنية والاقتصادية على الجنوب، وفي الوقت نفسه انسحبت القوات الحكومية من الجنوب تنفيذا لاتفاقية نيفاشا، وشهدت السنوات الست عدة عوامل ادت الى الانفصال منها ضعف وتباطؤ في عملية الاعمار والتنمية في الجنوب مما ادى الى عودة محدودة للنازحين الجنوبيين وضعف الحماس لدى المواطن الجنوبي والخلافات حول المناطق المتنازع عليها بين الشمال والجنوب(ايبي وجبال النوبة والنيل الازرق) والخلاف حول قانوني الانتخابات والاستفتاء، والاحباط الكبير الذي سببته وفاة جون قرنق في ٣٠ تموز ٢٠٠٥ عندما كان عائدا من اوغندا بالطائرة، وحل بدلا عنه في قيادة الحركة الشعبية و حكومة الجنوب سلفاكيير، ودعا في كلمة القاها في تشرين الاول ٢٠٠٩ في قداس أقيم في كاتدرائيه القديسة تريزا في مدينة جوبا، الجنوبيين للتصويت مع الانفصال وقال مخاطبا شعب جنوب السودان "ان مهمته تقتضي قيادة الجنوب الى استفتاء ٢٠١١ ،ولدى الجنوبيون الاختيار بين ان تكونوا احرارا في وطنهم او ان يكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد"(صليبي،٢٠١٩،ص٢٣٠). ويمثل عام ٢٠١١ نهاية الفترة الانتقالية وفقا لاتفاقية نيفاشا وهو عامل الحسم بالنسبة لانفصال الجنوب واجراء الاستفتاء، وبعد العديد من المناورات السياسية والخلافات بين الحكومه السودانية والحركة الشعبية توصلا في كانون الاول ٢٠٠٩ الى قانون الاستفتاء (صليبي،٢٠١٩،ص٢٣١). استفتاء جنوب السودان، والذي حدد النسبة القانونية لقبول نتيجة الاستفتاء بـ(٥٠٪ + ١) بشرط ان لاتقل نسبة المصوتين عن ٦٠٪ من اجمالي المسجلين (مشيكة، ٢٠١٠ص٣). واثناء اجراء عملية التصويت على انفصال جنوب السودان في الاستفتاء الذي اجري خلال المدة من ٩ الى ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ كانت النسبة اكثر مما هو متوقع اذ بلغت نسبة المصوتين 98,38% لصالح انفصال جنوب السودان. وبتأكيد اعلان انفصال جنوب السودان في تموز عام ٢٠١١ فقد السودان ثلث مساحته الجغرافية ،كما فقد ما يعادل ٩ مليون نسمة من تعداد سكانه المقدرين بـ(١٥،٣٩) مليون نسمة حسب التعداد السكاني الذي اجري عام ٢٠٠٩ ،هذا عدا ان شمال السودان فقد ٦٠٪ -٨٠٪ من ثروته النفطية التي اصبحت تمثل اكثر من ٧٠٪ من تقديرات الدخل القومي.والمعروف ان ذلك سيشكل خطرا كبيرا على وضعه الاقتصادي ولاسيما ان الحكومة السودانية اخذت تعتمد في السنوات الاخيرة على ايرادات البترول ، ولاسيما المستخرج من الجنوب حتى تحول اقتصاده من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة الى اقتصاد ريعي يعتمد على

ايـرادات البتـرول. علـى الـرغم مـن تحـذير البنـك الـدولي للحكومـة السـودانية بضـرورة ان يقلـل السـودان اعتمـاده علـى ايـرادات البتـرول،وان يشـجع الاسـتثمار فـي قطاع الزراعة

(http://www.dohainstitute.org.p-2،(رأفت

كمـا ان انفصـال الجنـوب قلـل مـن عـدد الـدول التـي تحـد دولـة الشـمال مـن جهـة الجنـوب مـن اربـع دول (كينيـا – اوغنـدة – جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة – جمهورية الكونغو) ، الى دولة واحدة هي دولة الجنوب الوليدة

(جنوب السودان،http://www.aljazeera.net..p.1-2)

فضلا عن ان استقرار السودان سيتوقف على مدى التقدم الذي سيحرزه توافق الشمال والجنوب بشأن قضية ابيي فالواضح ان استفتاء ابيي خطير للغاية بسبب الاستقطاب الحاد بين الدينكا نقوك والحركة الشعبية من ناحية ، وقبائل المسيرية وحكومة السودان من ناحية اخرى. ولعل من اهم اسباب هذا الاحتقان هو وجود البترول في تلك المنطقة . فعلى الرغم من ان الاحتياطي في تلك الآبار ليس كبيرا فأن جودة النوع المستخرج (الافضل في السودان) مما يعطيه اهمية عالية في السوق العالمية . لذا تعمل الحكومة السودانية على دعم القبائل المسيرية في موقفها المتشدد من ضرورة اشراكهم في التصويت في استفتاء ابيي باعتبارهم مواطنين يقيمون طوال ثمانية اشهر في السنة في تلك المنطقة للرعي اذ تهدف الحكومة من وراء ذلك الحصول على النفط اولا وترجيح اصواتهم لبقاء ابيي ضمن الشمال ثانيا.وفي الواقع اذا لم ينته الخلاف سلميا ، يمكن ان تندلع حرب اهلية بين الشمال والجنوب (رأفت،http://www.dohainstitute.org.p-2)

كما أدى انفصال الجنوب الى ابراز مسألة ولايتي النيل الازرق وجنوب كردفان/جبال النوبة الحدوديتين.فتنص اتفاقية السلام الشامل في الفصل الخامس على المشاورة الشعبية للبرلمانيين في الولايتين.وهي عبارة عن حق السلطتين التشريعيتين في هاتين الولايتين في مراجعة مواد الدستور التي تراها معطلة لتطبيق اتفاقية السلام. وفي هذه الحال تتفاوض مع الحكومة على تعديلها او الغائها .مما يجعل ذلك الباب مفتوحا لطلب الانفصال لشعب الولايتين(رأفت،http://www.dohainstitute.org.p-2)

كما ستكون هناك معضلة حول الاتفاق على انصبة الشمال والجنوب من عائدات النفط ،وتأمين انتاجه وتصديره لاسيما اذا تداخلت فيها عوامل خارجية على نحو يغذي مطامع الشمال والجنوب في الفوز بنصيب الاسد فيها. وتمثل الجنسية المزدوجة مشكلة حقيقية في ظل التداخل الاجتماعي لبعض الاسر الشمالية والجنوبية نتيجة التصاهر .ولاسيما ان بعض الجنوبيين تربطهم مصالح طويلة الأجل بشمال السودان اكثر من جنوبه ، لكنهم في الوقت نفسه لايمكنهم رفض جنسية الدولة الجديدة في ظروف التجاذب الشديد الذي صاحب ميلاد الدولة الجنوبية ، والذي ينظر اليه جنوبيا على انه استقلال عن الشمال ،وبالتالي سينظر الى كل من يفضل البقاء في الشمال من الجنوبيين على انه متواطئ مع دولة الشمال . هذا عدا ان دولة الشمال نفسها ستواجه مشكلة التفضيل بين من يختار البقاء من الجنوبيين لاسيما اولئك الذين انطبقت عليهم شروط الاستفتاء لتقرير المصير

(جنوب السودان،http://www.aljazeera.net..p.1-2)

ثالثا:-تصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية واسقاط حكومة الرئيس عمر حسن البشير

Third: The escalation of the popular protest movement and the overthrow of the government of Omar Hassan al-Bashir

لعل من اسباب الثورة الشعبية التي حدثت ضد نظام الإنقاذ ،فقد كان لتركيبة النظام وتناقضاتها الداخلية، اثرها في تصاعد قوى المعارضة ضد نظام عمر حسن البشير والتي ادت الى تصدع القاعدة السياسية لنظامه، الى جانب تدهور الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن سياساته العامة في إدارة الاقتصاد واتساع دائرة الفساد في أوساط النظام السياسي السابق. واجه نظام عمر حسن البشير معارضة سياسية قوية وتحديداً في ايامه الاولى، وقد قادتها مختلف الأحزاب والكيانات المناهضة للانقلاب العسكري وتوجهاته الإسلامية، كما واجه تحديات عسكرية، تمثلت في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي تعرض لها في نيسان عام ١٩٩٠، فضلا عن المعارضة التي قادتها القوى السياسية الجنوبية والمتمثلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق التي خاضت الحرب ضده لسنوات طويلة، ومن ثم دخولها معه في مفاوضات طويلة، انتهت بالتوصل إلى عقد اتفاقية نيفاشا سنة ٢٠٠٥، والتي كان لها الاثر الكبير في حصول منطقة جنوب السودان على الانفصال في العام ٢٠١١، وظهرت بعد العام ٢٠٠٢ حركات الكفاح المسلحة في دارفور ضد الحكومة المركزية في الخرطوم والتي تطالب بذات الاستحقاقات التي حصل عليها جنوب السودان(ابو الشوك، ٢٠٢٠، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4686)

كما واجه النظام السياسي في السودان خلافات في الداخل مع عرابة الفكري حسن الترابي في العام ١٩٩٩ والذي ادى في النهاية الى اعلان انفصاله عن الحزب الحاكم وتأسيس حزب جديد عرف باسم المؤتمر الشعبي وذلك في العام ٢٠٠٠. كما ظهرت داخل أروقة النظام حركة إصلاحية جديدة، تبنتها مجموعة عرفت باسم (سائحون)وتضم مجموعة من الشباب ، ومجموعة من أساتذة الجامعات الإسلاميين بقيادة محمد سعيد خليفة، مدير جامعة الزعيم الأزهري، ومجموعة من نواب الهيئة البرلمانية الحاكمة بقيادة غازي صلاح الدين، الا انها لم تجد اذانا صاغية من قبل القيادات السياسية الحاكمة ، والدليل على ذلك انشقاق غازي صلاح الدين وبعض الإصلاحيين من حزب المؤتمر الوطني الحاكم آنذاك، وتكوين "حركة الإصلاح الآن". وإلى جانب هذه التصدعات الداخلية، واجه النظام أزمة اقتصادية بعد استقلال الجنوب ٢٠١١؛ لأن ٧٠٪ من إيرادات الموازنة المركزية الناتجة من الموارد البترولية قد ذهبت إلى دولة جنوب السودان؛ حيث توجد حقول النفط الرئيسة.

كما كان للازمة الاقتصادية التي كان يعاني منها البلاد اثرها في حدوث انتفاضة أيلول ٢٠١٣، حيث بدأت التظاهرات في ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة بعد الكلمة التي ألقاها الرئيس السوداني عمر حسن البشير في ٢٢ أيلول من العام نفسه، وقد أعلن فيها عن مجموعة من إجراءات التقشف منها إنهاء دعم الوقود.الامر الذي أدى الى اتساع المظاهرات وانتقالها إلى الخرطوم عاصمة البلاد والى أم درمان ومدن أخرى بينها بورت سودان وعطبرة والقضارف ونيالا وكوستي وسنار واستمرت بشكل متقطع حتى تشرين الأول واخذ الاحتجاجات بالتزايد خلال المدة من ٢٤ إلى ٢٩ أيلول وكانت حملة القمع الحكومية على أشدها حتى تمكن النظام من قمعها(ابو الشوك، ٢٠٢٠، https://studies.aljazeera.net/ar/article/4686)

ولم تختلف حركة الاحتجاجات التي انطلقت في كانون الاول/ديسمبر عام ٢٠١٨ عن سابقتها اذ اندلعت هي الاخرى على اثر قرار الحكومة، برفع أسعار الخبز الذي وصل

سعره الى ٣٠٠٪ خلال ديسمبر ٢٠١٨، والتي كانت السبب الرئيسَ لتفجّر الاحتجاجات في مدينة "عطبرة" التي تقع إلى الشمال الشرقي، على بعد ٣١٠ كيلومترات من العاصمة. وهي مدينة عمالية يعمل غالبية أهلها في السكك الحديدية ،وقد أعادت تلك الاحتجاجات إلى الأذهان ظروف انتفاضة نيسان/ أبريل ١٩٨٥، التي أسقطت نظام الرئيس الأسبق جعفر النميري (١٩٦٩-١٩٨٥)، حين أعلن حزمة من القرارات؛ تنفيذًا لتوصيات البنك الدولي في التقشف ورفع الدعم عن الخبز والمحروقات(شعبان ،٢٠٢٠،ص١١٣). والى جانب ذلك ، فإن العامل الرئيس وراء تلك الاحتجاجات لم يتمثل في المشكلات الاقتصادية فحسب، بل ان طبيعة الطبقات الاجتماعية التي لحق بها الأذى جرّاء التحديات الاقتصادية الحالية كان لها الاثر الكبير في ذلك. إذ شعرت طبقة المهنيين الشباب التي تعيش في المراكز الحضرية الرئيسة بالسودان مثل الخرطوم وأم درمان بضغط كبير بسبب التضخم السريع في الأسعار والإحباط إزاء سياسة النظام ومسؤوليه فضلا عن الفساد الذي استشرى داخل النظام السياسي(شعبان ،٢٠٢٠،ص١١٣).لقد اكتسبت المظاهرات زخما كبير في الشارع السوداني، فقد تفاعل معها عدد من الأحزاب والقوى السياسية وبعض المؤسسات النقابية في البلاد،اذكر منها تجمع المهنيين السودانيين وكوادره في كافة القطاعات المهنية والعمالية .وتحالفي (نداء السودان وقوى الإجماع الوطني) اللذين اتفقا على توحيد قوى المعارضة ودعم الاحتجاجات في البلاد ، كذلك حزب المؤتمر السوداني وحركة العدل والمساواة في دارفور.

وبالرغم من التعهدات التي قدمتها حكومة عمر البشير بهدف احتواء حركة الاحتجاجات ،الا انها لم تتمكن من السيطرة عليها وبالتالي حققت حركة الاحتجاجات هدفها الاكبر وهو إسقاط الرئيس البشير وحكمه في ١١ نيسان عام ٢٠١٩ (شعبان ،٢٠٢٠،ص١٥٠) ، ولعل من اهم الاسباب التي ادت الى نجاح حركة الاحتجاجات

هي(عطوان،https://www.skypressiq.net/2019/4/12/):-

اولا: لقد كانت هذه الثورة الشعبية موضع أجماع شعبي انطلقت من ارضية الفساد والحرمان والجوع من اجل مواجهة كافة الاجراءات التي اتبعها النظام اتجاه ابناء الشعب السوداني الذي كان جل طموحاته ان يحيا حياة حرة كريمة.

ثانيا: ان قيادة الشعب السوداني لتلك الثورة وعدم تدخل اي قوى اقليمية كانت ام دولية تدل على مدى سلمية الثورة والتي استمرت مايقارب اربعة اشهر وهذه امور ميزتها عن نظيراتها من الثورات التي حدثت في السابق وحاليا .

ثالثا: شكلت الثورة الجزائرية والتي تمكنت من الاطاحة بالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حافزا كبيرا لنظيره السوداني الذي استمد عزمه وقوته من تلك الثورة.

رابعا: كما كان لوقوف الجيش السوداني الى جانب المتظاهرين ودعمهم للثوار ومنع قوات الامن من استخدام القوة ضدهم اثرها في استمرار المظاهرات، فضلا عن رفضهم لجميع القرارات التي اصدرها الرئيس السوداني والقاضية بقمع المتظاهرين .

خامسا: لم تكن للقنوات الفضائية العربية مثل الجزيرة والعربية ولو بدرجة اقل اي دور تحريضي قياسا للدور الذي لعبته تلك القنوات اثناء حدوث ثورات الربيع العربي كما حدث في تونس وسوريا وليبيا.

الخاتمة:Conclusion

نستنتج مما تقدم ان حكومة الانقاذ بالرغم من محاولاتها المستمرة لكسب قوى المعارضة سواء الموجودة في شمال السودان والمتمثلة بالقوى السياسية السودانية،او تلك الموجودة في غرب السودان ،لم تتمكن من كسب ودها ،ويبدو ان حكومة البشير جاءت في وقت كانت البلاد تمر بتحديات كبيرة ،فضلا عن انانية الحزب الحاكم الذي حاول التفرد بالسلطة في ادارة البلاد ولم يكن يؤمن بالتنوع والتعدد في البلاد.اذ قام بحصر العديد من المناصب بيد اتباعه ومريدية بالشكل الذي افسد جهاز الدولة الى جانب تشريد العديد من الكفاءات خارج البلد ،بحيث اصبحت كافة مقدرات الدولة بيد اعضاء الحزب الحاكم.مما ادى الى تفشي ظاهرة الفساد حتى صنف السودان بالمرتبة السادسة من حيث الدول الاكثر فسادا بالعالم بسبب سياسة التمكين والبيع العشوائي التي كان يتبعها اصحاب النظام. أدت سياسية عمر البشير الى تفاقم الاوضاع السياسية في البلاد الامر الذي ادى الى حدوث العديد من الحروب سواء في غرب السودان ام جنوبة وبالرغم من محاولاته المستمرة لايقاف فتيل الحرب الا انه لم يتمكن من تهدئة الاوضاع في البلاد، وكان انقسام الجنوب قد احدث تاثيرات كبيرة في عهده اذ فقد السودان بسبب سياسته اكثر من ٨٥٪ من صادراته الخارجية وفي مقدمتها الصادرات النفطية.الامر الذي ادخل البلاد في ازمة اقتصادية خانقة مما اسهم ذلك في اضعاف حكومته وتزايد تذمر الشعب السوداني من ارتفاع اسعار المواد الغذائية ومنها رغيف الخبز،الامر الذي ادخل البلاد في فوضى عارمة حاول فيها عمر البشير ان ينفرد بالحكم من اجل السيطرة على اوضاع البلاد الا انه اخفق في ذلك ،كما اخفق في كسب ود العديد من دول الجوار التي كانت في حالة عداء معه هذا الى جانب العزلة الدولية التي عانى منها عمر البشير،الامر الذي ادى الى حدوث العديد من الانتفاضات في مختلف مدن السودان مما اضعف من قدرات النظام الحاكم وبالتالي اسقاط حكومته في الحادي عشر من نيسان عام ٢٠١٩.

الهوامش Margins

(*)الجنجويد: شاع إن اسم الجنجويد مستمد من عبارة((جن جاء على فرس))، وتاريخياً معروفون بأنهم((مجموعة من الصعاليك الأميين محدودي الثقافة يحاولون تنفيذ قانون الغاب))، ويقول آخرون إن مصطلح الجنجويد هم الشباب المنفلتين من قبائلهم، والذين لا يتورعون عن ارتكاب الموبقات من نهب وفاحشة واعتداء على الغير. وتشير تقاريرلمنظمة ((هيومن رايتس ووتش)) إلى أن جذور الجنجويد تعود إلى حقبة الرئيس السوداني جعفر نميري (١٩٦٩-١٩٨٥)، حين لجأ إلى تجنيد ((المرحلين))، من قبائل الرزيقات والمسيرية في جنوب دارفور وكردفان، لمواجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق التي بدأت قتالها ضد القوات الحكومية عام ١٩٨٣، وتقول المنظمة ذاتها إن ((المرحلين))، انضموا إلى المليشيات الرسمية للحكومة السودانية عام ١٩٨٩ في إعقاب استيلاء الرئيس عمر حسن البشير على السلطة. للمزيد انظر محمد رفعت، دارفور.....شوكة الأمريكيين في ظهر حكومة البشير، نقلاً عن شبكة الانترنيت الموقع:

http://u.s moneet.com.p.22.

(**)القوى السياسية هي: حركة تحرير السودان، مؤتمر البجة، حركة العدل والمساواة، وقادة التجمع الوطني الديمقراطي.

المصادرSources

اولا:- الكتب العربية

[1]- ابو شوك ،احمد ابراهيم ،٢٠١٢،**الانتخابات القوية في السودان لسنة ٢٠١٠:مقاربة تحليلية في مقدماتهاونتائجها**،الدوحة قطر،الدار العربية للعلوم ناشرون.

٢- الباشا ،محجوب ،١٩٩٨، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**، دار هايل للطباعة، الخرطوم.

٣- شعبان ،محمد عبد الكريم احمد وعصام ،٢٠٢٠،**اخر ايام البشير:الثورة..المرحلة الانتقالية**،القاهرة،العربي للنشر والتوزيع.

٤- صليبي ،رعد خضير ،٢٠١٩،**السودان في عهد المشير عمر حسن البشير:دراسة في النظام السياسي**،بغداد.

٥- علي ،محمد جواد ، ٢٠٠٥،**دارفور ومتوالية تقسيم السودان**، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٧٧، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٦-الير ،آبيل ، ١٩٩٢ ،**جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود** ، ترجمة بشير محمد سعيد ، الخرطوم .

٧- محمد، هيفاء احمد ،٢٠٠٥، **الحركات المسلحة والأحزاب السياسية في دارفور**، الملف السياسي، العدد ١٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

٨- مشيكة، حسن حامد ، ٢٠١٠،**تحديات الوحدة الوطنية ومشكلات استفتاء جنوب السودان**،كلية القانون،جامعة الخرطوم.

٩- نور الدائم ،عمر ،١٩٩٩،محمد ،**بيان الامين العام لحزب الامة حول لقاء الصادق المهدي و حسن الترابي بجنيف** .

ثانيا:-الرسائل الجامعية

١- عبد العادي،ساجد احمد ،١٩٩٠،**دور الجيش في الحياةالسياسيةالسودانية١٩٥٨-١٩٨٩**،رسالة ماجستيرغير منشور،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية.

ثالثا:-الدوريات

١- البشير، احمد الامين، ١٩٨٥،**العلاقة بين السياسة والدين في السودان**،مجلة المستقبل العربي،د.ع.

٢-حامد ،علي احمد ، ٢٠٠٥،**قضايا المناطق الثلاث**، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٦٠، القاهرة.

٣- حسن، نوار عبد القادر ،٢٠٠٣، **التمرد المسلح في دارفور ساحة جديدة للقتال في السودان**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، القاهرة.

٤- الحسن ،حسن احمد ، ١٩٩٨،**نظام الخرطوم قرر التخلي عن الجنوب لاحكام قبضته على الشمال**، مجلة الوطن العربي، العدد ١١٧.

٧- الحسن ،حسن احمد ،١٩٩٨، **نظام الخرطوم قرر التخلي عن الجنوب لإحكام قبضته على الشمال**، مجلة الوطن العربي، العدد ١١٧.

٦- السيد، محمود وهيب ،٢٠٠٢، **اتفاقيه ماشاكوس هل يشهد الجنوب السوداني انفراجا**، مجلة المستقبل العربي، د.ع.

٧- شعيب ،مختار ،١٩٩٩، **التوالي ومستقبل النظام الحاكم في السودان**، السياسه الدوليه، العدد ١٣٦.
٨- المهدي ،الصادق ، ٢٠٠٠،**سقوط الاجندات الاديولوجيه في السودان**، مجله السياسه الدوليه، العدد ١٤١.
٩- يعقوب ،محمد صالح ،١٩٩٨، **كيف تناولت الصحافة السودانية الاستقلال**، مجلة الدستور، العدد ٥١٤.

رابعا:-الصحف

١-بابل ،صحيفة ، العدد ٣٤٤٥، ٥ايلول ٢٠٠٢
٢-البيان، صحيفة ،د.ع، ٢٩ تموز ٢٠٠٢.
٣-الاتحاد ،صحيفة ، العدد ١٠٢٨٨، ٢٠٠٣/٩/٥
٤-الحياة ،صحيفة ، العدد ١٤٨٩، ٢٠٠٤/١/٧.
٥- الحياة ،صحيفة ، العدد ١٤٨٨٠، ٢٠٠٣/١٢/٢١
٦- الحياة،صحيفة ، العدد ١٤٨٩٢، ٢٠٠٤/١/٤
٧-الحياة ،صحيفة ، العدد١٤٧٩٥، ٢٠٠٣/٩/٢٦
٨-الراي، صحيفة ،العدد٨٤٨١، ٤ تشرين الثاني ١٩٩٣
٩-الرأي ،صحيفة ، العدد ٨٧٠٧، ٢٤ حزيران ١٩٩٤
١٠- الراي العام ،صحيفة ، العدد ٥٥٨، اذار ١٩٩٩
١١-الرأي العام ،صحيفة ،العدد٧٤٣،، ١٤ ايلول ١٩٩٩
١٢- الشرق الاوسط، صحيفة ، العدد٥٥٦٧، ٢٤ شباط ١٩٩٤
١٣- الشرق الاوسط، صحيفة، العدد ٩١٧١، ٢٠٠٤/١/٧
١٤- الشرق الأوسط، صحيفة ، العدد ٩٤١٦، ٢٠٠٤/٩/٨،
١٥- الوفد ،صحيفة ،العدد١٨٩٩، ٣١ اذار ١٩٩٣
١٦- القدس ،صحيفة ، العدد ٤٤٤٨، ٥/أيلول/٢٠٠٣.
١٧- الأنباء صحيفة ، العدد٨٩٦، ٣كانون الاول١٩٩٩

خامسا:-الانترنت

١- **انهيار محادثات السلام في ابوجا**، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠٤/٩/١٨، الموقع:.http://www.asharqalawsat.com
٢-**انفصال جنوب السودان:التداعيات المحلية والاقليمية**،مركز الجزيرة للدراسات :نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.aljazeera.net..p.1-2
٣- **انفصال جنوب السودان:التداعيات المحلية والاقليمية**،مركز الجزيرة للدراسات :نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.aljazeera.net..p.1-2،.
٤-رأفت ،اجلال ،**انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار**،نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:http://www.dohainstitute.org.p-2
٥- عطوان ،عبد الباري ،**ستّة أسباب وراء انتِصار الحِراك السودانيّ وإطاحة البشير.. ما هِي؟ وأيّ الآراء ستسود**، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:-
https://www.skypressiq.net/2019/4/12/
٦- **من ابشي إلى ابوجا الحكومة تنتهج سياسة الحوار بدلاً من الحرب**، نقلاً عن شبكة الانترنيت الموقع:http://www.smcsudan.net.pq

Political developments in Sudan under the government of Omar Hassan al-Bashir

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Abstract:
Sudan is one of the Arab African countries that was and is still going through dangerous turns due to the policies followed by most of the successive governments to rule in Sudan. Omar al-Bashir was one of the most prominent and longest-standing governments that imposed its control and domination over that country and tried to implement its military policy, which was not satisfied by most of the political forces, whether in northern or southern Sudan. This led to a state of escalation against his government and the country's entry into a civil war with unimaginable consequences. Despite his continuous attempts to stop the bleeding of that war and conclude a peace agreement, he was unable to win the favor of the Sudanese, who began to complain about his austerity policy towards the citizens, which led to a popular uprising that ended with the overthrow of his government in April 2019.

Keywords: Omar al-Bashir government, political forces, civil war, popular protest movement, succession law.